واصل القطاع غير النفطي في دفع نمو الاقتصاد البحريني في عام 2024 بزيادة سنوية قدرها 3.8%

الملخص التنفيذي

شهد الناتج المحلي الحقيقي لمملكة البحرين زيادة سنوية بمعدل 2.6% في عام 2024، وكان للقطاع غير النفطي دور بارز في هذه الزيادة حيث شكل ما نسبته 86% من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي للمملكة. ويأتي ذلك استكمالاً للأداء المتميز في عام 2023، وهو ما يعكس الجهود الوطنية المستمرة في تحقيق التنوع الاقتصادي. ويأتي هذا النمو بالرغم من التقلبات والاضطرابات الاقتصادية العالمية، مما يشير إلى مرونة الاقتصاد الوطني.

1. مستجدات الاقتصاد العالمي

- في ظل الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والإجراءات المضادة الناتجة عن ذلك، تم خفض مؤشر نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 1.8% بسبب عدم وضوح السياسات.
- تم خفض مؤشر النمو الاقتصادي للصين إلى مستوى يقل عن الأهداف المتوقعة وهو 4%، وذلك نتيجة للرسوم الجمركية التي تم فرضها والثقة المنخفضة من المستهلكين.
- أوروبا تشهد تباطؤ في النمو مع انخفاض في مؤشر النمو ليصل إلى 0.8% بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وضعف القطاع الصناعي.
- لا زال هناك تفاوت في التضخم مما يحتم على البنوك المركزية تقييم إستراتيجياتها المالية بشكل مبني على البيانات والشفافية لتعزيز استقرار الأسعار.
- استمرار الضغوطات الناتجة عن مواصلة أسعار النفط في الانخفاض بالرغم من قرار أوبك+ لخفض الإنتاج اليومي، وذلك بسبب تأثير العوامل الجيوسياسية والحروب التجارية والتغيرات في الطلب.

2. مستجدات الاقتصاد في البحرين

- واصل القطاع غير النفطي في دفع نمو الاقتصاد البحريني في عام 2024 بزيادة سنوية قدرها 3.8%.
- شهد قطاع المعلومات والاتصالات، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية وأنشطة الخدمات الإدارية، وقطاع خدمات الإقامة والطعام، وقطاع النقل والتخزين أعلى معدلات نمو في عام 2024.
- لايزال القطاع المالي من أكبر القطاعات المساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث وصلت نسبة مساهمته في عام 2024 إلى 17.2%.

3. اتجاهات الأسواق المالية

- حافظ معدل التضخم السنوي في مملكة البحرين على مستواه المنخفض خلال عام 2024 وذلك على الرغم من ارتفاعه من -0.3% في ديسمبر 2023 إلى 0.5 % في ديسمبر 2024.
- في عام 2024 انخفضت نسبة القروض التجارية من 8.7% إلى 7.3%، في حين انخفضت نسبة القروض الشخصية من 6.5% إلى 5.4%، مما خفض تكاليف الاقتراض.
- شكلت المؤسسات الصغيرة المتوسطة ما نسبته 11% من إجمالي القروض القائمة حتى ديسمبر 2024، وكان قطاع التشييد، وتجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة العقارية من القطاعات الرئيسية الأكثر اعتماداً على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. نظرة عامة على التجارة الخارجية

- وصلت القيمة الكلية للصادرات غير النفطية وطنية المنشأ إلى 4.68 مليار دينار بحريني في عام 2024، مسجلةً بذلك زيادة سنوية قدرها 0.3%.
- المملكة العربية السعودية كانت أكبر سوق للصادرات البحرينية، حيث ساهم السوق السعودي بما نسبته 23% من قيمة الصادرات غير النفطية وطنية المنشأ في عام 2024.
- لا تزال الصين تعتبر أكبر مصدر للواردات لمملكة البحرين بما نسبته 14.3% من إجمالي الواردات غير النفطية، تليها أستراليا بنسبة 9.6%، ثم البرازيل بنسبة 8.5%.

5. نظرة عامة على سوق العمل

- شهد التوظيف في القطاع الخاص ارتفاع سنوي بنسبة 2 % في عام 2024 مقارنةً بالعام الماضي، وبذلك وصل العدد الإجمالي العاملين فيه إلى 571,253 موظف.
- ارتفع عدد العاملين البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 2.4% على أساس سنوي في عام 2024 حيث وصل العدد الإجمالي لهم إلى 103,986 موظف بحريني.
- ارتفع متوسط أجور البحرينيين العاملين في القطاع الخاص بنسبة 4.7% على أساس سنوي في عام 2024.